جزء على تقدير مضاف فاذا قلت ليت شعري هل زيد قائم كان المعنى ليت شعوري جواب
هل زيد قائم وجواب هذا اما باثبات القيام او نفيه فصار الحاصل ليت شعوري
قيام زيد او عدمه وحينئذ فلا يرد قول الرضي الاستفهامية من حيث المعنى مفعول
شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه بما عرفته مفعول المصدر
اذ المبتدا لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لما عرفته وانما قال ان نائبه جملة
استفهامية لانه لو لم يجب حذفه جاز الاثبات والحذف عند قيام القرينة نحو ليت شعري
حسن خبر لا التي لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس هو المسند فدخل احد قسمي المبتدا وهو
الوصف من اقائم الزيدان وخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغير ذلك مما يصدق عليه
انه مسند من معمولها اي معمول لا المذكورة فخرج ما عدا الخبر وهذا الباب لكن يرد
عليه نحو لا رجل ظريفا غلام عندك لصدق المسند على ظريفا المذكور مع انه ليس بخبرها
كما ورد مثل ذلك قيام ولا يتقدم اي خبرها وان كان ظرفا لضعف عمل لا من
حيث انها في الاصل لا تختص بالاسم فحقها ان لا تعمل لكن حملت على ان كما ستعرفه فاعملت
وهو سبب ضعيف متقاصر عن خطاها عن اللحوق بان المحمولة هي عليها فمن ثم قيل ان
في العاذريا لقوة ان وامتنع مثل هذا في لضعفها وبنو تميم لا يثبتونه اي خبر لا
المذكورة وينبغي ان يقيد هذا بان يعلم الخبر اما اذا لم يعلم لانتفاء القرينة الدالة
عليه لم يجز حذفه عند احد من العرب لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله قال
قاسم وغيره ومن نسب الى التميميين التزام الحذف مطلقا كالزمخشري او شرط ان لا يكون
ظرفا كالجزولي فليس بمصيب قلت لم يكن بكل التنبيه على وجود قرينة المحذوف خطاه
بناء على ان اثباتها الشرط عند القوم فتركه ذكره يكون اتكالا على ما هو معلوم مشتهر
والحجازيون يفصلون فان عدمت القرينة وجب الذكر كما مر وان وجدت فالاكثرون
الحذف ح كالتميميين ولكن يجوزونه وهو عندهم اكثر من الاثبات نحو لا ضير ولا سبق
الا ذو الفقار ولا فتى الا علي اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا
والخبر

والخبر هو المسند اليه فدخل الفاعل والمبتدا واسم ان واخواتها وبالجملة دخل فيه
كل مسند اليه لكن خرج ما عدا المعرف بقوله من معمولها ولضعف مشابهة لا بليس
شبه عمله اي عمل لا او ذكر الضمير العائد اليه باعتبار تاويلها بالمذكور وللضعف باعتبار
مشابهتها لها في مطلق النفي فلذلك شرط عملها عمل ليس ولم تدخل الا على النكرة لانها
اخف من المعرفة فاو تربها العامل الضعيف قضاء الحق المناسبة كما في قوله تعز فلا
شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا واستشهد بقول الشاعر نصرتك
اذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا قال ابن هشام ولا دليل فيه لاحتمال
ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء وقد اجاز ابن جني وابن الشجري اعمالها في المعارف
وعليه ظاهر قول النابغة الجعدي بدت فعل ذي حب فلما تبعتها تولت وردت
حاجتي في فواديا وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا وتحمل
ان يكون لا امثلي باغيا فلا يكون في البيت دليل كذا قيل وهو ضعيف وهنا انقضى كلام
المؤلف في المرفوع وهو القسم الاول ثم شرع في المنصوب وهو القسم الثاني فقال المنصوب
ما اشتمل على علم المفعولية والكلام عليه ما سبق من الكلام على قوله المرفوع ما اشتمل
على علم الفاعلية

المفعول المطلق

المفعول المطلق اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صرفا من غير تقييد
بالجار ما معناه معنى فعل مذكور لفظا نحو ضربت ضربا او حكما نحو حمدا وشكرا مجردا عن الزمان
وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان فهي حرمته عن الزمان لم يبق الا مفهوم الحدث
وهو بعينه مفهوم المفعول لكن لا يخفى ان هذا التعريف غير مطرد لدخول بعض ما ليس
بمفعول مطلق من انواع المصدر نحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على
ان المنصوبات مفعول بها ولا ينعكس بخروج ما يدل على الزمان من المفعول المطلق نحو
اصطبحت اصطباحا واغتبقت اغتباقا وفيه بحث وبخروج ما يدل على العدد والنوع
منه لان مفهومها زائد على مفهوم الفعل المجرد عن الزمان فلا يصدق ان معناهما هو عين
معناه فالاولى في تعريفه ما قاله صاحب اللباب مصدرا او جاريا مجراه يذكر من جهة صدوره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1